

الدورة الثامنة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي

بوتراجايا / ماليزيا: ٢٤-٢٩ جمادى الآخرة ١٤٢٨/٩-١٤ يوليو ٢٠٠٧

محمد الطاهر الميساوي*

دأب مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي منذ تأسيسه في شعبان ١٤٠٣/يونيه ١٩٨٣ على عقد دورات علمية منتظمة في استضافة هذه أو تلك من الدول الأعضاء في المنظمة المذكورة، وذلك لمناقشة قضية أو جملة من القضايا ذات الأهمية في حياة المسلمين بغية الوصول إلى قرارات فقهية فيها بناءً على ما يُقدَّم في تلك الدورات من بحوث علمية وما يدور فيها من مناقشات بين المشاركين فيها من فقهاء شرعيين وخبراء متخصصين في المجالات العلمية التي تدرج فيها تلك القضايا. وقد استضافت حكومة ماليزيا الدورة الثامنة عشرة للمجمع حيث دارت وقائعها بفندق ماريوت في إحدى ضواحي مدينة بوتراجايا، العاصمة الإدارية الجديدة للبلاد، تحت رعاية معالي الدكتور عبدالله محمد زين، الوزير المختص بالشؤون الإسلامية بمكتب رئيس الوزراء.

وبعد تلاوة آيات من الذكر الحكيم، افتتح الجلسة الافتتاحية معالي الأمين العام للمجمع فضيلة الشيخ الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة بكلمة رحب فيها بالمشاركين من أعضاء المجمع خبرائه والضيوف المدعويين، مبيِّناً أهمية الموضوعات التي

* أستاذ مساعد في قسم الفقه وأصول الفقه، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

جرى اختيارها للبحث والدراسة في هذه الدورة، ومعرباً عن شكره للحكومة الماليزية على استضافتها لها. كما ألقى معالي رئيس المجمع فضيلة الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد كلمةً أكد فيها الرسالة الروحية والمهمة الفكرية التي ما فتئ المجمع يقوم بها على صعيد إنارة الطريق أمام المسلمين بالاجتهاد في مستجدات القضايا ومستحدثات النوازل وتقرير الحكم الشرعي فيها على أساس من النظر الفقهي الرصين المسنود والمستنير بالرأي العلمي المتخصص، لكي يكون الحكم عليها حكماً دقيقاً مراعيّاً لأبعادها ومحققاً لمقاصد الشريعة بصدها. وختم رئيس المجمع كلمته بالإعراب عن شكره للماليزيا حكومة وشعباً على استضافة هذه الدورة العلمية للمجمع وما وفرته لها من أسباب النجاح.

هذا وقد خاطب الجلسة الافتتاحية للدورة معالي رئيس الوزراء السيد داتو سري عبدالله أحمد بدوي، الذي أكد في كلمته أنه لكي يكون للمسلمين وضعٌ في الواقع العالمي وأثرٌ في مجرياته وحتى يستطيعوا مواجهة تحديات العولمة، لا على العلماء الفقهاء في الشريعة من إعادة النظر في عدد من القضايا والمسائل الفقهية وإعادة تقييمها وفق منهج أكثر واقعية وانفتاحاً على ما يستجد من الاكتشافات العلمية والمبتكرات التقنية، وذلك حتى يكون الفقه الإسلامية مواكباً لتحولات الزمن ومتغيرات الحياة. كما خاطب الجلسة ذاتها الدكتور عبدالله محمد زين بكلمة ذكر فيها أن مفهوم عبودية الإنسان لله تعالى يجب تحقيقه في مستويين: مستوى ما هو فرضٌ كفاية ومستوى ما هو فرض عين، مؤكداً أن تحقيق ذلك هو الشرط لكي يكون المسلمون خير أمة أخرجت للناس بحيث يصبحون مثلاً وقدوة لغيرهم.

وخلال الجلسات العشر التي خُصّصت للمداورات العلمية بين الفقهاء والخبراء المشاركين في الدورة عُرضت سبعة وأربعون دراسة وبحثاً توزعت على المحاور الآتية: المنهج الحضاري للإسلام (٥)، تنمية الموارد البشرية (٥)، ظاهرة الخوف من الإسلام (٥)، مقاصد الشريعة ودورها في استنباط الأحكام (٧)، تحديد سن البلوغ وأثره في

التكليف (٤)، حقوق المرأة المسلمة وواجباتها (٦)، حقوق الارتفاق وتطبيقاتها المعاصرة في الأملاك المشتركة (٤)، قضايا طبية معاصرة (٨)، عقد التملك الزمني (٦). وقد جرى عرض البحوث لا على الطريقة المعهودة في الندوات والمؤتمرات بحيث يتولى معدوها عرضها بأنفسهم، وإنما كُلف بعرض مجموعة البحوث الخاصة بكل محور شخصٌ معين (عارض) هو الذي قام بقراءتها جميعاً وتقديم ملخص بما ورد فيها من أفكار واقتراحات. كما انتدب لكل جلسة مقررٌ مكلف بتدوين أهم ما يُطرح من آراء وما يُقدم من مقترحات خلال المناقشات والمداولات العلمية إثر كل عرض، بحيث تكون أساساً لصياغة قرارات الدورة وتوصياتها.

وفي أعقاب الجلسات العلمية المشار إليها شكلت لجانٌ فرعية متخصصة بحسب المحاور التي انضوت تحتها البحوث فقامت تلك اللجان بإعداد ما رآته من قرارات وتوصيات جرت إحالتها إلى الأعضاء المنتدبين والمعينين للمجمع لمناقشتها وإجازتها في جلسة خاصة مغلقة. وقد جاءت القرارات النهائية للدورة في ثلاث وثلاثين صفحة مشتملة على اثني عشر قراراً مرقمة من ١٦٣ (١٨/١) إلى ١٧٣ (١٨/١٢)، كما أتبع كل قرارٍ بجملة من التوصيات. هذا وقد تلا القرارات والتوصيات المذكورة فضيلةُ الشيخ الدكتور عبد الستار أبو غدة المقرر العام للمجمع.

وفي خاتمة هذا التقرير هناك أمران من المناسب الوقوفُ عندهما على سبيل النصيحة والإشادة معاً، من امرئٍ أتيت لي الفرصة للمشاركة في هذا الحدث العلمي ومتابعة وقائعه. أما الأول فإنه لمن الأمور التي تدعو للقلق والاستغراب، أن المحور الذي خُصص لحقوق المرأة وواجباتها لم يُقدّم فيه ولو بحثٌ واحد بقلم نسائي، على الرغم من كثرة النساء المسلمات ذوات المؤهلات العلمية العالية ممن لهن حضورٌ ملحوظ في عالم الفكر والدعوة الإسلامية في العالم العربي وخارجه، وخاصة في ماليزيا حيث انعقدت دورة المجمع. وأما الأمر الثاني فتجدر الإشارة إلى ما لقيه موضوع المقاصد من تهمم لدى أعضاء المجمع تجلّى في تأكيد أهمية مقاصد الشريعة بمراتبها

المختلفة شرطاً في الاجتهاد ومسلماً لتزليل الأحكام على الوقائع وإطاراً للتعامل مع مسألة حقوق الإنسان، كما تجلّى ذلك التهمم في التوصية باستكتاب المزيد من البحوث في مقاصد الشريعة ودعوة المؤسسات والمراكز العلمية إلى إدراج مقاصد الشريعة في مناهجها التعليمية.